

ملف المناصرة

علاء عبد الفتاح

Alaa Abdel Fattah

خارج الاحتجاز مصر

علاء عبد الفتاح مدوّن ومطوّر برمجيات أمضى معظم الفترة من 2013 إلى 2025 في السجون المصرية، وآخرها تنفيذًا لحكم بالسجن خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة. وصدر عفو عنه وأُفرج عنه في سبتمبر/أيلول 2025، وانتقل إلى المملكة المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2025 بعد رفع حظر السفر عنه.

01
القضية في دقيقة

علاء عبد الفتاح مدوّن ومطوّر برمجيات أمضى معظم الفترة من 2013 إلى 2025 في السجون المصرية، وآخرها تنفيذًا لحكم بالسجن خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة. وصدر عفو عنه وأُفرج عنه في سبتمبر/أيلول 2025، وانتقل إلى المملكة المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2025 بعد رفع حظر السفر عنه.

الحالة**خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض**29 سبتمبر/أيلول 2019**	الدولة**مصر**

الحكمالسجن خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة (محكمة جنح أمن الدولة طوارئ، 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، دون إمكانية الطعن)؛ وصدر عفو عنه في 22 سبتمبر/أيلول 2025.

التهمالانتماء إلى جماعة إرهابية (اتهام في تحقيق 2019)
تمويل جماعة إرهابية (اتهام في تحقيق 2019)
نشر أخبار كاذبة تمس الأمن القومي (أُدين بها في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021)
استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم نشر (اتهام في تحقيق 2019)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على علاء عبد الفتاح وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لعلاء عبد الفتاح.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

المساس بالشرف والسمعة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

الحرمان من الزيارة العائلية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58

ظروف احتجاز لاإنسانية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

7 مايو/أيار 2006

اعتقال
اعتقاله في احتجاج من أجل استقلال القضاء
اعتُقل في احتجاج دعمًا لاستقلال القضاء.

20 يونيو/حزيران 2006

إفراج
الإفراج عنه
أُفرج عنه بعد عدة أسابيع من الاحتجاز.

30 أكتوبر/تشرين الأول 2011

اعتقال
احتجازه على خلفية أحداث ماسبيرو
احتُجز على خلفية أحداث ماسبيرو.

25 ديسمبر/كانون الأول 2011

إفراج
الإفراج عنه
أُفرج عنه من الاحتجاز في قضية ماسبيرو.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

اعتقال

اعتقاله في مداهمة لمنزله بعد احتجاج مجلس الشورى

اعتُقل في مداهمة لمنزله بعد احتجاج أمام مجلس الشورى ضد المحاكمات العسكرية للمدنيين.

مارس/آذار 2014

إفراج مشروط

الإفراج عنه بكفالة

أُفرج عنه بكفالة من سجن طرة.

11 يونيو/حزيران 2014

حكم غيابي

الحكم عليه غيابيًا بالسجن 15 عامًا

قضت محكمة غيابيًا بسجنه 15 عامًا في قضية احتجاج مجلس الشورى، ثم أُعيدت محاكمته لاحقًا.

11 يونيو/حزيران 2014

إعادة اعتقال

احتجازه خارج قاعة المحكمة

احتُجز خارج قاعة المحكمة بعد صدور الحكم.

15 سبتمبر/أيلول 2014

إفراج مشروط

الإفراج عنه على ذمة إعادة المحاكمة

أمرت محكمة جنايات القاهرة بإخلاء سبيله على ذمة إعادة المحاكمة.

27 أكتوبر/تشرين الأول 2014

إعادة اعتقال

إعادة القبض عليه في جلسة إعادة المحاكمة

أعيد احتجازه لدى وصوله لحضور جلسة في إعادة محاكمته.

23 فبراير/شباط 2015

إدانة

الحكم عليه في إعادة المحاكمة بالسجن خمس سنوات

حُكم عليه في إعادة المحاكمة بالسجن خمس سنوات وخمس سنوات من المراقبة الشرطية.

29 مارس/آذار 2019

فرض التزام المثول الدوري

الخضوع للمراقبة بعد الإفراج

كان خاضعًا للمراقبة بعد الإفراج عنه من سجن طرة في القاهرة في 29 مارس/آذار 2019.

29 مارس/آذار 2019

إفراج

الإفراج بعد انقضاء حكم بالسجن خمس سنوات

أُفرج عنه من سجن طرة في القاهرة في 29 مارس/آذار 2019، عند انتهاء حكم بالسجن خمس سنوات.

29 سبتمبر/أيلول 2019

اعتقال

اعتقال في قسم المراقبة

اعتُقل علاء عبد الفتاح في قسم شرطة الدقي، حيث كان يقضي فترة المراقبة اليومية البالغة اثنتي عشرة ساعة.

29 سبتمبر/أيلول 2019

توجيه اتهام

توجيه اتهامات في القضية رقم 1356 لسنة 2019

وُجّهت إلى علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر تهم الانتماء إلى جماعة إرهابية وتمويل جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم نشر، وحُبسا احتياطيًا في سجن طرة شديد الحراسة 2.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الإدراج على قوائم الإرهاب

الإدراج على قائمة الإرهاب خمس سنوات

أدرجت محكمة جنايات القاهرة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، مع سبعة وعشرين ناشطًا آخرين، على قائمة الإرهاب في مصر لمدة خمس سنوات، بزعم الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. وتضمّن القرار منعًا من السفر وتجميدًا للأصول لمدة ثلاث سنوات.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

تدوير القضايا

ضمّه إلى قضية جديدة بتهم غير معلنة

ضمّت محكمة جنايات القاهرة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر إلى قضية أمن الدولة رقم 1781 لسنة 2019، التي لم تُعلن التهم فيها.

2021

تقديم بلاغ

بلاغ من أسرته إلى النائب العام

في 2021، قدّمت أسرة الناشط السياسي المحتجز علاء عبد الفتاح بلاغًا إلى النائب العام بشأن وقائع تعذيب في سجن طرة وتهديدات تعرّض لها علاء عبد الفتاح.

2021

إحالة للمحاكمة

الإحالة إلى المحاكمة في القضية رقم 1228 لسنة 2021

أُحيل الثلاثة إلى المحاكمة في القضية رقم 1228 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ.

13 سبتمبر/أيلول 2021

جلسة محاكمة

تجديد الحبس الاحتياطي 45 يومًا

جدّدت دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة الحبس الاحتياطي لعلاء عبد الفتاح 45 يومًا أخرى. ولم يحضر الجلسة.

13 سبتمبر/أيلول 2021

ظروف الاحتجاز والصحة

وصفه ضائقة شديدة للقاضي والمحامي

بعد الجلسة، التقى علاء عبد الفتاح بقاضٍ وبمحاميه، ووصف ضائقة شديدة بعد نحو عامين في الحبس الانفرادي.

18 أكتوبر/تشرين الأول 2021

جلسة محاكمة

أولى الجلسات أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ

عُقدت أولى جلسات القضية في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2021 أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

الطعن: تأييد الحكم

محكمة النقض ترفض الطعن على إدراجه على قائمة الإرهاب

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رفضت محكمة النقض الطعن الأخير على إدراجه على «قائمة الإرهاب».

ديسمبر/كانون الأول 2021

سياق

حصوله على الجنسية البريطانية

حصل على الجنسية البريطانية عن طريق والدته.

20 ديسمبر/كانون الأول 2021

إدانة

الحكم بالسجن خمس سنوات

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، قضت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ في القاهرة بسجن علاء عبد الفتاح خمس سنوات.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

بلاغ مقدَّم من المدافع

نداء عاجل إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قدّم علاء عبد الفتاح وأسرته نداءً عاجلًا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مؤكدين أن استمرار احتجازه في مصر تعسفي ومخالف للقانون الدولي.

29 سبتمبر/أيلول 2024

الاحتجاز بعد انتهاء مدة العقوبة

انقضاء العقوبة واستمرار الاحتجاز

رفضت السلطات المصرية الإفراج عن عبد الفتاح بعد أن أنهى مدة حكمه البالغة خمس سنوات.

30 سبتمبر/أيلول 2024

سياق

والدته ليلى سويف تبدأ إضرابًا عن الطعام

بدأت والدته ليلى سويف، وهي أستاذة جامعية في القاهرة، إضرابًا جزئيًا عن الطعام احتجاجًا على استمرار احتجاز ابنها.

15 فبراير/شباط 2025

بيان من خبراء أمميين

خبراء أمميون يطالبون بالإفراج عنه

طالب عدد من خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان علنًا بالإفراج عنه، ووصفوا احتجازه بالتعسفي.

21 يوليو/تموز 2025

فعل آخر

رفع اسمه من قائمة الإرهابيين في مصر

قررت محكمة جنايات في القاهرة رفع اسمه من قائمة الإرهابيين في مصر، مما أنهى قيودًا من بينها تجميد الأموال والمنع من السفر. وأعلن محاميه خالد علي القرار. وظل محتجزًا في السجن.

22 سبتمبر/أيلول 2025

عفو

عفو رئاسي

أصدر الرئيس السيسي عفوًا عنه مع خمسة سجناء آخرين.

23 سبتمبر/أيلول 2025

إفراج

الإفراج عنه بعد العفو الرئاسي

أُفرج عنه في 23 سبتمبر/أيلول 2025، في اليوم التالي للعفو.

نوفمبر/تشرين الثاني 2025

فرض منع من السفر

منعه من مغادرة مصر

منعته قوات الأمن من مغادرة مصر.

20 ديسمبر/كانون الأول 2025

رفع منع السفر

رفع اسمه من قوائم المنع من السفر

رفعت النيابة العامة اسمه من قوائم المنع من السفر.

26 ديسمبر/كانون الأول 2025

سياق

وصوله إلى لندن للانضمام إلى أسرته

سافر إلى المملكة المتحدة ووصل إلى لندن للانضمام إلى أسرته.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: علاء عبد الفتاح طليق ويقيم في المملكة المتحدة منذ 26 ديسمبر/كانون الأول 2025. وقد رفعت محكمة جنايات في القاهرة اسمه من قائمة الإرهابيين في يوليو/تموز 2025، ثم أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي عفوًا عنه في 22 سبتمبر/أيلول 2025 وأُفرج عنه في اليوم التالي، ورفعت النيابة العامة حظر السفر عنه في 20 ديسمبر/كانون الأول 2025. وكان من بين المتهمين معه المحامي محمد الباقر والمدوّن محمد إبراهيم المعروف بـ«أكسجين»، وقادت شقيقته سناء سيف حملة للإفراج عنه.

الخلفية والعمل

علاء عبد الفتاح مطوّر برمجيات ومدوّن ومن أبرز المدافعين عن الحقوق الرقمية في مصر. وشارك في تأسيس شبكة المدونين المصريين وطوّر منصات إلكترونية مكّنت المصريين من تبادل المعلومات والتنظيم خلال فترات اشتداد القمع. وجعلته مهاراته التقنية والتزامه بحرية التعبير شخصية محورية في النشاط الرقمي المبكر في البلاد.

وصار عضوًا بارزًا في حركة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، التي وثّقت محاكمة القضاء العسكري للمدنيين وتصدت لها. وامتد نشاطه أكثر من عقد، وشمل المناصرة في قضايا التعذيب ووحشية الشرطة وحرية التجمع. وكان منتقدًا صريحًا للحكومات المتعاقبة، بما في ذلك في عهد مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومرسي والسيسي.

وسُجن في عهد كل منهم. فقد احتُجز عدة أسابيع عام 2006 بعد احتجاج من أجل استقلال القضاء، ومن أكتوبر إلى ديسمبر/كانون الأول 2011 على خلفية أحداث ماسبيرو. وقُبض عليه في مداهمة لمنزله في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 بعد احتجاج ضد المحاكمات العسكرية، وحُكم عليه غيابيًا بالسجن 15 عامًا في يونيو/حزيران 2014، ثم في إعادة المحاكمة في فبراير/شباط 2015 بالسجن خمس سنوات وخمس سنوات من المراقبة. وأُفرج عنه في 29 مارس/آذار 2019، وكان عليه أن يقضي لياليه في قسم الشرطة تنفيذًا للمراقبة.

القبض

في 29 سبتمبر/أيلول 2019، قُبض على علاء في قسم شرطة الدقي حيث كان يؤدي التزام المراقبة اليومي لمدة اثنتي عشرة ساعة. وكان خاضعًا للإفراج المراقب بعد إدانة سابقة. وجاء القبض عليه وسط حملة أوسع أعقبت احتجاجات صغيرة في القاهرة ومدن أخرى في وقت سابق من ذلك الشهر.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، قُبض على محاميه محمد الباقر، وهو أيضًا مدير مركز عدالة للحقوق والحريات، في مقر نيابة أمن الدولة أثناء حضوره جلسة تحقيق مع علاء. ووُجّهت إلى الرجلين في القضية الجنائية رقم 1356 لسنة 2019 تهم الانتماء إلى جماعة إرهابية وتمويل جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة تمس الأمن القومي واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم نشر. وأُودعا الحبس الاحتياطي في سجن طرة شديد الحراسة 2.

ظروف الاحتجاز والصحة

احتُجز علاء في الحبس الانفرادي في سجن طرة شديد الحراسة 2 بعد القبض عليه. وكانت الظروف قاسية. فقد حُرم من الكتب والتريض في فناء السجن والمذياع والملابس الدافئة خلال أشهر الشتاء والمرتبة والتهوية الكافية في زنزانته. وحُرمت أسرته مرارًا من الرسالة الأسبوعية التي يوجب القانون المصري السماح للسجناء بإرسالها.

في 13 سبتمبر/أيلول 2021، لم يحضر علاء جلسة جُدد فيها حبسه الاحتياطي 45 يومًا أخرى. وتمكن لاحقًا من لقاء قاضٍ ومحاميه، ووصف لهما ضائقة شديدة. وكان حتى ذلك الحين قد أمضى قرابة عامين في الحبس الانفرادي دون تحديد موعد لمحاكمته.

الإجراءات القضائية

منذ القبض عليهما، جددت نيابة أمن الدولة العليا ومحكمة جنايات القاهرة الحبس الاحتياطي لعلاء ومحمد الباقر مرارًا. واستمرت التجديدات دون مسوّغ قانوني جوهري ودون تحديد موعد لمحاكمة. وصارت ممارسة الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مسمى أداة معتادة لدى السلطات المصرية لاحتجاز الناشطين والمنتقدين دون إدانة.

في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أدرجت محكمة جنايات القاهرة علاء ومحمد الباقر، ومعهما سبعة وعشرون ناشطًا آخرون، على قائمة الإرهابيين في مصر لمدة خمس سنوات. وادعت المحكمة أنهم انضموا إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وهي تهمة تُستخدم على نطاق واسع ضد المعارضين. وترتب على الإدراج حظر سفر وتجميد للأصول. وفي 21 يوليو/تموز 2025 قررت محكمة جنايات في القاهرة رفع اسمه من القائمة. وأضافت المحكمة الرجلين أيضًا إلى قضية جديدة، هي قضية أمن الدولة رقم 1781 لسنة 2019، لكن التهم في تلك القضية لم يُكشف عنها.

الاستجابة الدولية

استقطبت قضية علاء عبد الفتاح اهتمامًا دوليًا متواصلًا. ودعت منظمات حقوق الإنسان إلى الإفراج الفوري عنه، وأدانت لجوء الحكومة المصرية إلى قانون مكافحة الإرهاب لإسكات المعارضة السلمية. واندرج احتجازه ضمن نمط أوسع في مصر يُستخدم فيه الحبس الاحتياطي والإخفاء القسري والتعذيب والمضايقة القضائية بصورة منهجية ضد الناشطين والصحفيين والمحامين وأعضاء المجتمع المدني.

وتوضح قضيته استراتيجية الدولة المصرية في استخدام تهم أمن وطني مبهمة وأوامر احتجاز قابلة للتجديد للالتفاف على الحاجة إلى محاكمة أو إدانة. ويزيد الإدراج على قائمة الإرهابيين وفرض تجميد الأصول وحظر السفر من عزل المدافعين وأسرهم، مضاعفًا الأثر العقابي للاحتجاز نفسه.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/alaa-abdel-fattah/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 23-09-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org